

وقال "من هنا أنادي الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية والأوساط الدولية بالتوقف عن غض النظر عن المعاملة غير الإنسانية تجاه ما يجري، وإذا ما استمر هذا التعامل غير الإنساني فإنني أقول بكل صراحة أنهم سيكونون أيضاً من مرتكبي هذه الجريمة".

ودعا إلى الوحدة الفلسطينية وقال "أتحدث كأخ لكم، يجب أن تتحدوا فيما بينكم ويجب أن نحقق النجاح في هذا الأمر، فبالتأكيد أن تحقيق الحل التاريخي يمر عبر الوحدة، إذا لم يحقق الفلسطينيون السلام فيما بينهم وما داموا منقسمين فيما بينهم فإنه بالنسبة لفلسطين وبالنسبة لتزكيا التي تقدم لهم فأنتهم لن يحصلوا على ما يرغبون، أتعلمون ماذا يقولون لنا، يقولون إن الفلسطينيين ليسوا موحدين فيما بينهم، فلماذا لا تبدلون هذه المساعي، فلنقم على وجه السرعة بحل هذه القضية، يجب تشكيل حكومة مهنية على وجه السرعة".

## وثيقة رقم 196 :

مقابلة مع محمد دحلان حول قرار فصله من حركة فتح<sup>196</sup> [مقتطفات]

24 تموز/ يوليو 2011

أجرى المقابلة علي الصالح

قال دحلان في حديث لـ "الشرق الأوسط" إن لجنة الرقابة وحماية العضوية في المجلس الثوري لفتح، أصدرت قراراً بالإجماع يقضي بأن قرار اللجنة المركزية غير شرعي وغير قانوني وغير دستوري.. "وكان هذا كافياً بالنسبة لي، أن يرد القرار إلى اللجنة المركزية التي لم تعتمد لا بالشكل ولا بالجوهر على إجراء أو أي تهمة أو أي إثبات. والادعاء كان هو بما أنني لم أحضر إلى رام الله ولم أمثل أمام لجنة التحقيق، فإن بإمكانهم أن يصدروا حكماً غيابياً ضدي".

وأضاف "أصلاً اللجنة المركزية ليست محكمة.. حتى لو أدانتني اللجنة المركزية التي لا تفهم دورها في هذا الأمر، فهي ليست هيئة محكمة وكان عليها أن تحولني إلى المحكمة الحركية. ولكن الجهل بالقوانين ولا أدعي شخصياً معرفتي الكبيرة بها، ولكن هناك حد أدنى معروف ومعلوم من القوانين أن اللجنة المركزية ليست محكمة ولا هي القاضي ولا الشهود. ورغم ذلك لعبوا دور المحكمة والقاضي والشهود".

واستطرد قائلاً "لجنة الرقابة وحماية العضوية أعطت حكمها في الأمر برفض قرار المركزية، وكان هذا كافياً لي.. لكنني لجأت إلى المحكمة إيماناً مني بالتأكيد لأبناء فتح أنه لا يحق لأي عضو في اللجنة المركزية أو حتى رئيس الحركة الاستقواء بالموقع على أي من أبناء الحركة".

• حسب ما فهمت أن أكثر ما يمكن أن تفعله المحكمة هي أن تحيله إلى اللجنة المركزية التي بدورها ستحيله إلى لجنة التحقيق.. وإذا ما مثلت أمام لجنة التحقيق يسقط القرار باعتبار أنه اتخذ غيابياً؟

- هذا ما يردده الأخ عزام الأحمد (رئيس لجنة التحقيق).. مع احترامي للأخ عزام.. لا أريد العودة إلى لجنة التحقيق لسبب بسيط. كما يبدو أن الأخ عزام محرر، فهو كرئيس للجنة التحقيق

يعترف ويقول جهاراً نهاراً إن التحقيق لم يستكمل.. فكيف يصادق على القرار وهو رئيس لجنة التحقيق التي لم تستكمل تحقيقها؟ لا أريد أن أسجل نقاطاً على أحد.. ولدي من الصبر لأن أثبت لكل أبناء الحركة حرصي الشديد على وحدة هذه الحركة. لذا لا يجوز الآن أن يقول إنه إذا حضر سقطت التهم.. أنا أريد أن أعرف ما هي التهم الموجهة إلي.. هل تعلم أنني لا أعرف ماهية التهم الموجهة إلي. وإن شاء الله أعرفها في المحكمة. لا أريد أن أدخل في تفاصيل القرار المضحك المبكي، لكنه يعطيك (فكرة) الحد الذي أوصلت فيه هذه القيادة، الحركة.

• وكيف وصلت العلاقات بينك وبين أبو مازن التي كانت يوماً قوية (أبو مازن كاد أن يضحى من أجل دحلان بعلاقته مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، بل ضحى برئاسة الوزراء)؟

- أنا شخصياً لست مسؤولاً عن تدهور العلاقات السابقة، ولكنني في نفس الوقت لن أغير عاداتي التي تقول بالجهر بكلمة الحق في اجتماعات وفي مؤسسات الحركة في الداخل والخارج، وليس لدي أي حسابات شخصية.. وإذا لم يتسع صدر أبو مازن للانتقادات والملاحظات فهذا شأنه.. وأنا سأستمر في قول الحقيقة مهما كانت مؤلمة. يا رجل ما الحكمة من اعتقال سائقي وهو قادم من عمان لحضور جلسة المحكمة.. صحيح أنها تصرفات لا تقدم ولا تؤخر ولكنها تعطي انطباعات عن أن مستوى التعامل الأخلاقي والمقصود على المستوى القيادي وليس القاعدي، وصل إلى حالة مبكية. وبالتالي فإن المحكمة والمجلس الثوري هما الفصل.. وأنا هنا لا أبحث عن تثبيت عضويتي في اللجنة المركزية.. فهذه العضوية لم تعد تساوي شيئاً إذا لم تعد صاحبة سيادة وسلطة في القرارات السياسية والتنظيمية والمالية. فأبناء الحركة انتخبونا في اللجنة المركزية حتى نوحده الضفة وغزة ونحقق الاستقلال.. ولكننا ابتعدنا عن الوحدة الوطنية وابتعدنا أكثر عن الاستقلال. وبالتالي إذا كنت كعضو لجنة مركزية لا يحق لي التدخل بالشأن السياسي أو التنظيمي أو المالي، فعضويتي في المركزية وكذلك عضوية الآخرين لا تساوي شيئاً. إن هدي هو تثبيت حق وهو أنه لا يحق للمسؤول أو رأس الهرم في الحركة أن يضطهد أي عضو فيها. وما حصل هو استقواء بلا قانون ولا نظام. وإذا كان هناك فائض في يد الأخ أبو مازن فهذا شيء جيد ويا ليت يستخدم ضد إسرائيل لانتزاع حقوقنا أو لتعزيز الوحدة الوطنية، لا أن يستخدم ضد عضو لجنة مركزية أو سائق.

• وما هي التوقعات لنتيجة المحكمة غداً (اليوم)؟

- لا أريد أن أبني على توقعات، لكن إذا كان الأمر قانونياً، فالقانون يحكم وأنا أقبل به. إذا كان أعضاء اللجنة المركزية يخبرونني بأنه لم يتم التصويت في اللجنة، ومن هؤلاء أعضاء صوتوا ضدي. (.....)

واستخف دحلان بالقرار الذي قال إنه أخطأ حتى في اسمه. كما أشار إلى فصله من حركة فتح علماً كما يقول أنه لا يحق لأحد أن يفصل عضواً إلا المؤتمر العام وبثلاثي الأعضاء. ويتمسك المعترضون على قرار الفصل بالبند الـ 28 من القانون الأساسي لفتح الذي كما يقولون يعطي المجلس الثوري الحق في أن يفصل عضو اللجنة المركزية بثلاثي الأعضاء. بينما يتمسك الموافقون بالبند الـ 98 الذي يعطي اللجنة المركزية صلاحية فصل أحد أعضائها.